## مدير محروقات السويداء: معتمدو غاز يمتنعون عن البيع ويتاجرون بالمادة

| السويداء- الوطن

باتت الشكاوى على معتمدي الغاز تزداد وتتوسع على مستوى المحافظة والتي تتلخص بعدم التزام الكثير من معتمدي الغاز بتبديل الأسطوانات حسب المخصصات تحت مبرر تخفيض مخصصات كل منهم بقرار من فرع شركة المحروقات، إلا أن الأهالي في عدد من أحياء المدينة وفي بعض البلدات أكدوا وصول سيارات الغاز المحملة بالاسطوانات المعبأة، وأنه يتم تفريغها ليلا وفي الصباح وعند التوزيع تكون المفاجأة بوجود نصف الكمية أو أقل مما يجزم بالواقع لجوء كثير من المعتمدين إلى بيعها في السوق السوداء.

مدير فرع المحروقات بالسويداء خالد طيفور أشار إلى أن الشكاوى في معظمها صحيحة ويؤكد عليها قرارات اللجنة الفرعية للمحروقات التي لا يمر أي اجتماع لها إلا ويجري حرمان عدد من المعتمدين أسبوعياً حتى إنه في أحد الاجتماعات تم حرمان ١٠ معتمدي غاز للتمنع عن البيع والاتجار في المادة، مؤكداً أن توافر المادة والإنتاج اليومي في المحافظة يبلغ حالياً نحو ٧٠٠٠ اسطوانة بينما تبلغ الكميات الموزعة شهرياً في مدينة السويداء ٤٤٨٠٠ أسطوانة.

وأوضح طيفور أن تخفيض مخصصات المعتمدين بسبب زيادة عدد الرخص الجديدة الممنوحة لمعتمدي الغاز في المدينة ما دفع الفرع إلى تقسيم المخصصات على جميع المعتمدين حسب مراكز التوزيع.

بدوره أوضح رئيس اتحاد الحرفيين جمال حميدان أنه جرى تخفيض كميات الغاز الموزعة لبعض الحرفيين بسبب المبالغة في عدد الأسطوانات المخصصة لمطاعمهم إضافة إلى إلغاء مخصصات البعض منهم لثبوت التوقف عن العمل والإغلاق مشيراً إلى أنه جرى تخصيص الحرفيين في المحافظة باسطوانات صناعية كبيرة وصل منها إلى فرع المحروقات في المحافظة ٥ آلاف أسطوانة لافتا إلى أن فرع شركة المحروقات بدأ بتنظيم ملاحق عقود للمعتمدين الذين جرى اعتمادهم من الاتحاد على أن يتم بدء توزيعها بداية الشهر القادم.

### صالح لـ«الوطن»: ورشة عمل وطنية قريباً للبدء بالتطبيق العملي.. ومشروع قانون لاستثمار مخرجات البحث العملي

# ٥٠٠ باحث ينجزون «السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في سورية».. تشمل ١٦ قطاعاً إنتاجياً

| فادي بك الشريف

كشف مدير الهيئة العليا للبحث العلمي حسين صالح أن ٥٠٠ باحث سوري أنجزوا السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في سورية لتلامس كل القطاعات التنموية وذلك يأتي انطلاقا من خطاب رئيس الجمهورية بشار الأسد في عام ٢٠١٧ حول ضرورة وجود «سياسة ناجعة للعلوم والتقانات والإبداع».

وقال صالح إن الهيئة عملت على هذا الموضوع منذ ٢٠٠٧، ليتم إنجاز هذه السياسة الوطنية التي تتضمن ١٦ قطاعا في سورية تحت عنوان (نحو اقتصاد المعرفة واستدامة التنمية وإعادة الإعمار)، لتشمل السياسة الوطنية قطاعات (الزراعة والطاقة والصناعة والصحة والموارد المائية، وتقانة المعلومات والاتصالات، وبناء القدرات التمكينية، والبيئة، والبناء والتشييد، والتنمية الاجتماعية والثقافية، والنقل، وقطاع التنمية المحلية والإقليمية، والسياحة، والمالية والسكان).

مضيفاً إنه تم التعاون مع كل المؤسسات والجامعات والمراكز والهيئات العلمية البحثية والمعاهد العليا والنقابات والمنظمات المهنية والهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية والجهات الأخرى، حيث تم وضع السياسة عن طريق أهل الخبرة في كل قطاع في مختلف الوزارات المعنية، وذلك لإيجاد وكيفية استخدام البحث العلمي والتطوير التقني لتطوير القطاع.

وأكد صالح أن السياسة الوطنية لا تتدخل في عمل الوزارات، وإنما تعمل بما أملاه الدستور وقانون إحداث الهيئة العليا للبحث العلمي، ذاكرا أن مدة إنجاز السياسة استغرقت ٤ سنوات بشكل عملي، علما أنه تم العمل عليها قبل الأزمة التي أخرت تنفيذها، إضافة إلى وجود بعض المعوقات الإدارية أيضاً.

وعن أهمية السياسة الوطنية، أوضح صالح أنه سابقا لم يكن هناك أي إستراتيجية وطنية، بحيث كل قطاع وجامعة كان يعمل بمفرده، وجاءت السياسة لتمنع تكرار الأفكار والمشروعات في أكثر من مركز بحث، عبر طرح سياسة وطنية مع محاور بحثية تعتمد على أهل القطاع، كما أن السياسة بوصلة ومرجع للعمل البحثي، وعملت أيضاً على التشبيك والترابط بين الباحثين في الجهات العلمية البحثية فيما بينهم، ومع القطاعات الإنتاجية.

وكشف صالح عن التحضير حالياً لعقد ورشة عمل وطنية على مستوى سورية بحضور الوزراء ورؤساء الجامعات وذلك خلال مطلع كانون الثاني القادم تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء، بهدف البدء بالتطبيق العملي للسياسة الوطنية، ووضع خطة تطبيقية لجميع القطاعات على المدى القصير والمتوسط والطويل، إضافة إلى طرح وتنفيذ مشروعات بحثية لكل قطاع.

مضيفاً إن السياسة تتضمن جزءاً مهما وهو «مرحلة إعادة الإعمار» الذي أخذ بالحسبان الانطلاق من النواحي الملحة والعاجلة لدعم هذه المرحلة، منوها بتعميم السياسة على جميع الجهات، وأهمية توجيه الجامعات للعمل في المشروعات البحثية، والالتزام في المحاور الموضوعة، بما فيها التركيز على الطاقات البديلة المتجددة، والبناء والتشييد، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمعامل الجديدة، والأمراض الناجمة عن الأزمة، مع ضرورة تطوير المحاور في كل قطاع من القطاعات.

> «إحداث صندوق دعم وطني.. وضرورة أن يكون للمشروع الممول استثمارات على أرض الواقع»

وعن التمويل، قال صالح: سيكون التمويل من جميع الجهات، حيث يوجد في الهيئة موازنة داعمة للمشروعات، كما في التعليم العالي صندوق لدعم البحث العملي، علما أنه تم إنشاء صندوق دعم وطني تابع للهيئة أو (السياسة) لتمويل المشروعات، كما أن جميع الجهات ستمول هذا المشروع، وخاصة أن الهيئة طلبت إيجاد بند خاص بالبحث العلمي لتمويل نشاطات البحث العلمي، وتم الأخذ به وطبق في بعض الوزارات، ويتم محاولة تطبيقه على جميع الوزارات.

وبالنسبة لوجهات النظر حول البحث العلمي وصرف المبالغ على مشاريع بحثية لا ترقى لمستوى الوضع الراهن ولا أهمية لها، أكد صالح أن الهيئة تدعم مشروعات لها جانبان تطبيقي تنموي وبحثي علمي، أي يجب أن يكون للمشروع الذي يتم دعمه، استثمارات على أرض الواقع.

ونوه صالح بعقد ورشة عمل مؤخراً خرجت بتوصيات أرسلت لوزارة التعليم العالي لرفعها إلى رئيس مجلس الوزراء، حول قطاعات الصناعة والزراعة والبيئة والصحة، مضيفاً إنه لا يوجد في سورية لغاية الآن قانون لاستثمار مخرجات البحث العملي، ولكن مع الإطلاق التطبيقي للسياسة الوطنية سيتم إعداد جميع النواحي المتعلقة بالقانون لاستثمار المخرجات عبر آليات تنفيذية ومالية وقانونية، علما أنه يتم صياغة مشروع القانون وهو ضمن مراحله النهائية.

## لجنة لبحث مسألة النفايات الطبية للعيادات في اللاذقية

| اللاذقية- عبير سمير محمود

حذّر نقيب أطباء الأسنان في محافظة اللاذقية طارق عبد الله من مخاطر النفايات الطبية المخلفة من عيادات الأطباء والصيادلة في حال لم يتم معالجتها عبر إيجاد حل سريع لمشكلة جمعها في المحافظة.

وأضاف عبد الله في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن عدم جمع النفايات الطبية عبر أكياس خاصة بها وفق جداول معينة يعد مشكلة كبيرة ، مبيناً أن النفايات المخلفة من العيادات والصيادلة هي نفايات مجرثمة وبعضها يحتوي على بكتيريا قاتلة، وتنقل الأمراض إلى الإنسان بصورة مباشرة.

وشدد نقيب أطباء الأسنان على ضرورة تعاون الجهات المختصة سواء من مديرية الصحة أم من مجلس المدينة والنقابات المعنية لإيجاد حل سريع لموضوع النفايات الطبية الخاص بالعيادات بما يعود بالفائدة على الأطباء والمواطنين بآن معاً.

ولفت عبد الله إلى أن التنسيق بين الجهات الثلاث ضروري لوضع أسس صحيحة لكيفية جمع النفايات من العيادات والصيادلة بأكياس خاصة يتم توزيعها على العيادات مع تخصيص أوقات معينة لجمعها بعد إعلام الأطباء بالجداول الزمنية التي يتفق عليها، مبيناً أن عيادة طبيب الأسنان تفرز حوالى كيسين كحد أدنى من النفايات الطبية بشكل يومي.

وأشار نقيب أطباء الأسنان إلى وجود طرح عمره خمس سنوات يقضي بمد العيادات بالأكياس المخصصة للنفايات الطبية إلا أنه لم يتم البت به حتى الآن من الجهات المعنية.

وأكد عبد الله خلال اجتماع المجلس الطبي الفرعي في المحافظة ضرورة تشكيل لجنة مع مديرية الصحة لمتابعة موضوع العيادات بشكل مستمر.

وفي الاجتماع تم الاتفاق مبدئياً على تشكيل لجنة مختصة لبحث مسألة النفايات الطبية للعيادات، ليصار إلى عمل بنية تحتية لمعالجة الأمر وفق أكياس مخصصة وجداول زمنية على أن يتم تخصيص رسوم مبالغ معينة لقاء جمعها من سيارات مجلس المدينة.

من جهة ثانية أكد عبد الله أن النقابة تقوم بالتنسيق مع مديرية الصحة فيما يتعلق بالتراخيص والشروط الصحية لعيادات أطباء الأسنان، مبيناً أن أمور العيادات جيدة في اللاذقية.

### مياه الشرب لـ«ناس وناس».. ولا عدالة في التوزيع!

# مزارع ومسابح «مدللة».. وتجمع الشراكسة وخان دنون بانتظار الفرج

| قصي المحمد

يبدو أن التلاعب في المياه ما يزال سيد الموقف في عدد من المناطق ليتم التشكيك بطبيعة الإجراءات الرادعة التي يتم الحديث عن اتخاذها بين الفينة والأخرى، فما يحصل من ظلم واضح في التجمع الشرقي للشراكسة قبل خان دنون في الكسوة بريف دمشق لا يمكن السكوت عنه على الإطلاق ولابد من تدخل واضح وتحقيق جدي في الأمر وخاصة مع تأكدنا من عدم العدالة في توزيع المياه على الجميع بالتساوي.

وللدخول في حيثيات الموضوع، نجد وحسب تأكيد الأهالي، أن المياه تضل طريقها إلى بعض المسابح والمزارع و.. و.. عوضاً أن تصل إلى الحي الشرقي لتجمع الشراكسة سابق الذكر، وسط وجود تلاعب في إيصال المياه، حتى إن المياه لا تكاد تصل إلى أهالي خان دنون أنفسهم، وإن وصلت تكون أشبه بالسلحفاة ليستفيد منها القلة القليلة على حساب الأغلبية!

والسؤال أين المؤسسة العامة للمياه من حقيقة ما يحصل على أرض الواقع، وهل يستطيع موظف أن يتلاعب ويفتح «سكر المياه» بمزاجه لأشخاص على حساب آخرين، وهل من الممكن تورط المدير المسؤول في المنطقة؟ الأمر الذي يصل بنا إلى نتيجة مفادها ضرورة فتح تحقيق كامل حول الموضوع الذي مضى عليه نحو عام، رغم الوعود الكثيرة والتبريرات المستمرة بوجود نقص في المياه وأن العدالة في التوزيع قائمة!

كان من الأجدى أن يتم فتح المياه مدة ساعتين متواصلتين لمنطقة خان دنون بمستوى ضخ قوي للمياه، ثم القيام بنفس العملية على حي الشراكسة الشرقي، وبذلك تكون العدالة محققة للجميع، لا أن يتم كما هو حالياً فتح المياه أربع ساعات متواصلة للجميع مع وجود تلاعب في مستوى الضخ وتوزيع المياه بين منطقة وأخرى، كما من المفترض أن تصل المياه للتجمع كل أربعاء من الساعة الثانية عشرة ليلاً إلى الخامسة صباحا بمعدل ٤ ساعات، ولكن بدلا من توزيع المياه بالتساوي، نجد أن أهالي التجمع الشرقي للشراكسة لا يحصلون إلا على ٢٥ بالمئة من حقوقهم.

> الشياح لـ«الوطن»: سيتم التحقيق بالسرعة الكلية ومعاقبة من يثبت تلاعبه

ورداً على الشكوى التي نقلتها «الوطن» إلى مدير عام مؤسسة المياه والصرف الصحي في دمشق وريفها محمد الشياح، وعد بمتابعة الموضوع على الفور، وقام بتكليف مدير الوحدات التحقق من الشكاوى الواردة، ومحاسبة المتورطين في حال تبيان عدم وجود عدالة في توزيع المياه على المنطقة المذكورة.

وأكد مدير عام مؤسسة المياه متابعة جميع المشكلات، مشدداً على اتخاذ العقوبات الرادعة بحق أي مسيء ومتلاعب في المياه التي تعتبر حقاً للجميع دون تمييز منطقة على أخرى، مشيراً إلى أن الموظف المسؤول في المنطقة المذكورة وأي منطقة «تصل عليها شكاوى متكررة» سيحاسب بعد التدقيق في الموضوع بشكل مفصل إن ثبت تقصيره أو تلاعبه واستغلال مهمته لنواح شخصية.

## بعد الفلافل والزعتر «تجفيف البصل» تستعيد إنتاج البصل

| محمد أحمد خبازي

بعد توقف ٦ سنوات عن تجفيف البصل، تستعد الشركة العامة لتجفيف البصل والخضر –ومقرها في مدينة سلمية– لدورة إنتاجية جديدة بعد توافر المادة الأساسية لها، إضافة إلى منتجاتها الأخرى التي تحظى برضى شعبي واسع لجودتها وأسعارها المعقولة.

مديرة الشركة هالة شحود أكدت للوطن أنه نتيجة الظروف التي مر بها البلد، وخروج مناطق زراعة البصل والقمح في /الرقة وإدلب والحسكة وسفيرة وغيرها/ عن السيطرة وعدم القدرة على الحصول على الإنتاج، لم تتمكن الشركة من تحقيق خطتها الزراعية والإنتاجية.

وحرصاً على استمرارية العمل في الشركة وتأمين أجور العاملين، جففت الشركة المواد المتوافرة من خضر حسب مواسمها وذات جدوى اقتصادية، ولقد تم العمل على إنتاج المخللات بأنواعها بالطاقة الشمسية.

وتمت تجفيف وتعبئة الملوخية والباذنجان والفليفلة الحمراء والنعنع والفول والبازلاء.

كما تم التعاقد مع مؤسسة التبغ لزراعة التبغ في أرض الشركة، ويتم حالياً قطاف أوراق التبغ وتجفيفها وإعدادها للتسليم إلى المؤسسة.

وتم زراعة الزعتر البري الأخضر في أرض الشركة أيضاً لإنتاج الزعتر وتجفيفه.

ويتم إنتاج الزعتر والفلافل والقمح المقشور، وإنتاج البرغل بنوعيه الخشن والناعم.

ومن جديد بدأنا باستلام القزح من المزارعين الذين تم التعاقد معهم، وتم توريد /١٥/ طناً حالياً كمرحلة أولى، ولما يزل الاستلام مستمراً، وذلك لإنتاج البصل المجفف، وتجديد الدورة الزراعية للشركة، المتوقفة منذ ٦ سنوات، بعد أن نفد مخزونها من البادرون والقزح والبصل المجفف.

وقالت شحود: نسعى جادين لتطوير العمل بالشركة، ولإقامة مشروع رديف للبصل الموسمي /معمل بيرة أو معكرونة/ ونأمل التعاون مع الجمعيات الفلاحية والمزارعين لتأمين البصل والقمح، والتعاون مع شركات ومؤسسات القطاع العام لتسويق منتجات الشركة.

وعن صعوبات العمل قالت: يمكن تلافيها بعودة الأمن والأمان للمناطق الزراعية التي كانت الشركة تتعاقد معها وتورد إنتاجها لتحقيق خطتها، والشركة فيها خطوط تجفيف وآلات للبصل والخضر من الناحية الفنية والإنتاجية جاهزة والكادر العمالي المدرب متوافر، فلدينا ٩٠ عاملاً وعاملة من ذوي الخبرة الطويلة.

# قرار رفع أجور أراضي أملاك الدولة للعقارات المستثمرة والمؤجرة يدفع المستأجرين إلى فسخ عقودهم

| السويداء– عبير صيموعة

أثار قرار رفع أجور أراضي أملاك الدولة للعقارات المستثمرة والمؤجرة سواء لغايات (تجارية وصناعية أم لمشاريع زراعية أو لمعامل البلوك..) أو المؤجرة للإنتاج الحيواني من (دواجن– مباقر– أغنام– نحل...) ثورة لدى المستأجرين لتلك العقارات وخاصة بعد أن سجلت تلك الأجور أرقاما فلكية وصل ضمنها بدل إيجار الدونم الواحد إلى ٥٠٠ ألف ليرة بعد أن كان لا يتجاوز٧ آلاف و٥٠٠ ليرة في سنوات سابقة الأمر الذي دفع كثيراً من المستأجرين إلى مراجعة دائرة أملاك الدولة في مديرية زراعة السويداء لإلغاء عقود إيجارها.

لتبقى الإشكالية الأكبر لدى المستأجرين وواضعي اليد ممن استأجروا تلك الأرض وقاموا بتشجيرها وزراعتها منذ سنوات في عدم قدرتهم على إلغاء عقود الإيجار تلك بعد أن أصبحت أراضيهم ضمن مرحلة الإنتاج وأكد جميع المستأجرين والمزارعين أن قرار رفع أجور أراضي أملاك الدولة كان ظالما وغير منصف خاصة مع ما تتميز به أراضي المحافظة من طبيعة صخرية فضلا عن أن قيمة أي دونم من تلك الأراضي المستأجرة وفي حال أراد المستثمر شراؤها لا يصل سعرها إلى ٥٠٠ ألف فكيف يمكن لأي منهم دفع بدل إيجار سنوي عن كل دونم حسب الرقم الذي تم تحديده من قبل الجهات المعنية بأراضي أملاك الدولة مع تأكيدهم وجود قرار وقف شراء أي دونم من أراضي أملاك الدولة للأفراد إلا باستثناء من رئاسة مجلس الوزراء.

هذا وأشار كثير من المستأجرين أن القرار رقم ١٣٩٩ لم يكن منصفا بعد أن ألزمهم بدفع ٧٪ من قيمة الأرض كبدل إيجار لأملاك الدولة إضافة إلى دفع ١٪ من قيمة الأرباح و٥٪ كتأمينات فضلا عن حصة الجيولوجيا من الأرباح والبالغ ٣٥٪ للعقارات المستثمرة كمقالع، مؤكدين أن القرار جاء مجحفا بحقهم وأنه كان بمنزلة وضع العصي في عجلة الاستثمار الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى إلغاء العقود المبرمة مع أملاك الدولة وصرف النظر عن أي استثمارات.

وأشار أحد المستأجرين إلى أن هذا القرار جاء متنافيا تماما مع قرارات تشجيع الاستثمار في كل المشاريع أما أصحاب المشاريع الزراعية وخاصة المشجر منها فكانت المصيبة أكبر بالنسبة لهم لعدم قدرتهم على فسخ تلك العقود بعد أن أصبحت أراضيهم ضمن فترة الإنتاج وأصبح قرار رفع بدل الإيجار واقعا يفرض (ادفع بالتي هي أحسن) مطالبين بإعادة النظر بتلك القرارات وفرض بدل إيجار معقول يتناسب مع الوضع الاقتصادي والمعيشي في البلاد.

دائرة أملاك الدولة في مديرية زراعة السويداء أكدت أنه جرى إبلاغ جميع المستأجرين لأراضي أملاك الدولة بقرار رفع بدل الإيجار وجرى بالفعل مراجعة كثير من المستأجرين للدائرة مطالبين بإلغاء عقودهم وخاصة من لم يعمل على استثمار الأرض المؤجرة حتى تاريخ صدور القرار مع الإشارة إلى أن بدل الإيجار تم تحديده بمبلغ يتراوح بين ٣٠٠– ٥٠٠ ألف ليرة للدونم الواحد في البلدات والقرى و٥٠٠ ألف في المدن داخل وخارج المخطط التنظيمي مع تأكيد أن جميع أراضي أملاك الدولة في المحافظة خارج المخطط التنظيمي.

وأوضحت دائرة أملاك الدولة أن قرار استثناء شراء أراضي أملاك الدولة تم منحه لمشاريع الجهات الحكومية فقط مثل أراضي مشروع السكن الشبابي في المحافظة.

### كلام رسمي جداً

## تم نشر دوريات لملاحقة قمع إزعاجات الدراجات النارية

إشارة لما نشرته صحيفة «الوطن» بعددها رقم /٢٧١٨/ تاريخ ٢٧/٨/٢٠١٧ تحت عنوان: (أهالي تجمع جديدة عرطوز الفضل يشتكون من إزعاجات الدراجات النارية).

نبين الآتي:

بناء على شكوى الإخوة المواطنين أثناء اللقاء الجماهيري الذي عقده محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر مع أبناء المحافظة المقيمين في جديدة الفضل تاريخ ٢/٨/٢٠١٧ ورداً على ما نشرته صحيفة «الوطن» بعددها رقم /٢٧١٨/ تاريخ ٢٧/٨/٢٠١٧ قامت محافظة القنيطرة بمخاطبة قيادة شرطة محافظة ريف دمشق بالكتابين رقم ١٨١٢/١٠/١٢ تاريخ ٣/٨/٢٠١٧ رقم ٢٠٨٤/١٠/١٢ تاريخ ٢٨/٧/٢٠١٧ لتكليف من يلزم لمعالجة انتشار ظاهرة القيادة الرعناء للدراجات النارية ضمن تجمع جديدة الفضل التي تقلق راحة المواطنين واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، واستجابة لكتبنا أفادتنا قيادة شرطة محافظة ريف دمشق مشكورة بكتابها رقم ٦٩١٤ تاريخ ١٨/٩/٢٠١٧ أنه تم تسيير دوريات لملاحقة وقمع تلك الظاهرة وتم حجز خمس دراجات نارية بموجب ضبوط نظمت أصولاً خلال شهر أيلول، وأنه يتم التنسيق مع الفعاليات والجهات المعنية لقمع تلك الظاهرة، علماً أن الموضوع متابع بشكل حثيث من محافظ القنيطرة.

**رئيس المكتب الصحفي في محافظة القنيطرة**
**فايز العسود**